

...

عبد العزيز مغربي



27 سبتمبر الساعة 8:18 م ·

قدمت اليوم أوراق ترشيحي لعضوية مجلس الشعب آملاً أن أكون صوت أهلي وأحيتي في محافظة حلب، عبر برنامج مختصر يلامس تطلعاتهم:

على مبدأ الاستحقاق لا الاحتياج.

يستحق الشعب السوري

القوانين التي تحفظ كرامته وحرية وتصون حقوقه

يستحق العيش الكريم.

يستحق أفضل الخدمات

يستحق أن يكون شريكاً في وطن يحترم كل أبنائه.

وسأعمل على ذلك عبر البرنامج التالي:

- اقتراح القوانين التي تدعم العدالة الانتقالية والعمل على إقرارها، والتي تضمن محاسبة المجرمين، وجبر المتضررين لا سيما ذوي الشهداء والمصابين.

- العمل على إصدار تشريعات تجرم كل من ينكر المحرقة التي ارتكبها نظام الأسد وأعوانه بحق الشعب السوري.

- لطالما ناضل الشعب من أجل حريته وكرامته فلا بد أن يتوج نضاله بدستور يحمي حريته ويصون كرامته وكافة حقوقه عبر مواجٍ مفصلة ودقيقة.

- اقتراح القوانين التي تحد من البطالة وتدعم الفئات الضعيفة من المجتمع لا سيما ذوي الإعاقة ومصابي معارك التحرير.

- التقاعد ليس للموظفين فقط، لا بد أن يكون التقاعد حق لكل العاملين والعاملات حتى في الورش والأعمال الخاصة الصغرى عبر قوانين مرنة تتيح لكل إنسان الحصول على معاش يعينه في خريف العمر.

- العمل على مناقشة سلم الأجور والرواتب وتعديله بما يتناسب مع كلفة المعيشة، وإلزام القطاع الخاص وأصحاب المشاريع بالحد الأدنى للأجور الذي تقره الدولة.

- اقتراح القوانين التي تضمن لكل فرد حق المشاركة في صنع القرار عبر تنظيم الحياة السياسية، والسماح بتشكيل الأحزاب والتجمعات ضمن محددات وطنية، ومعايير تحظر التبعية لأي كيان أو بلد خارج حدود الوطن، وتحظر الأحزاب والحركات القائمة على المشاريع الانفصالية.

- المجالس المحلية تضمن مشاركة المجتمع وتزيد فاعليته.

لأن كل سوري شريك معتبر بشخصه يجب إجراء انتخابات إدارة محلية في كافة الوحدات الإدارية تتيح للمجتمع المحلي اختيار مرشحيه وممثليه.

يستحق المجتمع الحلبي الذي رشعني والسوريون عامة أفضل الخدمات فسأعمل على تحسين الخدمات ومعالجة قضايا المجتمع في حلب عبر مايلي:

١- المطالبة بحل مشكلة السكن عبر اقتراح قوانين تعجل إصدار المخطط التنظيمي ومنح تراخيص البناء، وهذا من شأنه مضاعفة فرص العمل وتنشيط سوق الاستثمار والنهضة الاقتصادية بشكل عام في وقت قصير، والعمل على إنشاء صندوق في حلب بالتنسيق مع صندوق التنمية يدعم المشاريع الصغرى ويقدم القروض غير الربحية، لتخفيف البطالة وتحسين الواقع الاقتصادي

٢- الخدمات مسؤولية المؤسسات ولكن في الوضع الراهن على كل الفاعلين والقادرين المساهمة في إزالة التراكمات الناتجة عن دمار البنى التحتية.

بدأت من بداية التحرير بحملات ومبادرات تطوعية تدعم المؤسسات للنهوض بالواقع الخدمي، وسأستمر بدعم هذه الحملات وتشجيعها من ناحية، والعمل على اقتراح القوانين التي تعزز وتدعم مشاركة المجتمع في العمل.

٣- من حق المجتمع الحلبي أن ينظم معاملاته وعقوده ضمن محافظته دون الاضطرار إلى الذهاب للعاصمة، لذلك سأطالب باللامركزية الإدارية أو وجود مكاتب ارتباط للوزارات في حلب تخفف عن المجتمع عناء وكلفة السفر إلى دمشق، وهذا الإجراء يفيد كافة الشمال السوري.

أرجو أن أكون صوتكم المخلص تحت قبة مجلس الشعب وأن أكون على قدر ثقتكم الثمينة.

ابنكم، ابن حلب، عبد العزيز مغربي.



٦٢٣ تعليقا ٤٧ مشاركة

Ahmad Talha و٨٣٩ شخصا آخر